9. الضواحي:

أ) تعريف الضاحية:

اختلف تعريف الضواحي عبر العصور حسب تجربة كل مدينة وخصائص ظهور الضواحي فيها و نذكر من هذه التعاريف:

حيث عرفها المعجم الجغرافي بأنها:" منطقة يعيش فيها السكان حياة المدن تماما ولكنها ليست جزءاً من المدينة، حيث تبعد عنها قليلاً والضاحية قلما تتحدد على أساس المنطقة المبنية من المدينة و إنما على أساس الوظيفة وسهولة الاتصال وهي ثلاثة أنواع: الضاحية القريبة، والوسطى والبعيدة." [3]

كما تعتبر الضاحية مجالا ثالثا من حيث الشكل و المضمون، و فضاء انتقاليا، يربط بين المجال الحضري و الريفي و يعيش تحت نفوذ المدينة الأم. و تمتد الضاحية بين المجال الحضري و الريفي ، و بذلك تتبوأ ملتقى تأثيرات متباينة، تؤدي إلى تشكل مشهد انتقالي له خصائص، ترتبط ديناميته بالطابع

---

[1] علي لطفي رضا خليل: **اتجاهات التطور العمراني في ضواحي نابلس و العلاقات المكانية**، أطروحة ماجيستر، جامعة فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2005، ص43-44.

[2] عيسى علي إبراهيم: المرجع سابق الذكر، ص261-262.

[3] آمنة أبو حجر: **المعجم الجغرافي**، ، ط (01)، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن (عمان)، 2009، ص470.

الحضري خصوصا. فضاحية المدينة في "الوقت الراهن ليس المفصل الترابي الرابط بين الرقعة الحضرية والريف المحيط بها فحسب، بل العتبة المجالية التي يتم عبرها تداخلهما الوظيفي."[1]

ب) نشأة الضواحي و نموها:

إن الضواحي ليست مفهوما حديثا كما يعتقد البعض، حيث تعود أصولها لما قبل الميلاد كما أوضحت هذه الرسالة اللوحية المصنوعة من الطين إلى ملك الفرس من أحد أول الساكنين في الضواحي عام539 ق.م:" إن منزلنا في نظري هو الأجمل في العالم، فهو قريب جدا من بابل مما يجعلنا نتمتع بكل المميزات التي توفرها المدينة، وبعيد عن كل الضجيج و الغبار الموجود فيها".[2]

و عادت الضواحي للظهور بشكل كبير عقب الثورة الصناعية. ومن الأمثلة الأولى لها ضواحي الشوارع في منتريل– كندا في أواخر 1800م، ليويلين بارك (Llewellyn Park) نيوجرسي الذي أنشأ سنة 1853م، و المناطق الخاصة بسكان الطبقة الضعيفة خارج روما– إيطاليا في 1920م.[3] حيث أصبحت الضواحي هي الحل للهروب من المشاكل التي ظهرت في المدن بالإضافة إلى سعر الأراضي المنخفض على مستواها، ومع تطور وسائل النقل ووفرتها زاد الإقبال عليها إذ أصبح من السهل التنقل يوميا من مكان الإقامة إلى مكان العمل، و كان القرن العشرين أهم فترة للضواحي، ففي الولايات المتحدة مثلا كان عام 1970م أول مرة يتجاوز تعداد السكان في الضواحي تعداد السكان على مستوى المدن المركزية و المدن غير المتروبولية، حيث ضمت الضواحي 74,9 مليون ساكن في حين بلغ عدد سكان المدن المركزية 62,2 مليون، و63,2 مليون في المدن غير المتروبولية.[4]

---

[1] محمد لعوان وإبراهيم أقديم: **التهيئة الضاحوية السيرورة والرهانات والمخاطر والتوقعات**، (ب،ط)، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس (المغرب)، 2011، ص39.

[2] Robert C.Weaver: **THE SUBURBANIZATION OF AMERICA, [**N.edt], the U.S.Commission on Civil Rights, 1977, N(03), p:03.

[3]Colen Stief: **The History and Evolution of Suburbs,** August 15/ 2018, February 17/2020, ThoughtCo.com.

[4]Robert C.Weaver : Op.Cit, p03.

ج) تصنيف الضواحي:[1]

يوجد العديد من الدراسات التي حاولت تصنيف الضواحي، وتختلف هذه الدراسات بحسب المعايير التي توضع و تتبع فيمكن الاعتماد على شكل المباني، أو العمر والمرحلة التي أنشئت فيها، أو الطبقة الاجتماعية للقاطنين أو وسائل النقل من وإلى الضاحية.

ففي مدينة لندن كان هناك كثير من الكتابات عن الضواحي سعت لتطوير مقاييس تصنيف الضواحي ففي البداية صنفت إلى ستة أنواع هي:

الضاحية الداخلية التاريخية– الضاحية المخططة– وضاحية السكن الاجتماعي– وضواحي البلدات– وضاحية وسائل النقل العامة– وضاحية تعتمد على السيارات الخاصة.

وقد وجد أن هذا التصنيف مفيد لوصف تنوع الضواحي ولكنه محدود من الناحية السياسية. فهناك بداية عدم تطابق في الحجم بين مختلف الفئات.

ومن ثم قسمت ضواحي لندن بالاعتماد على معايير متنوعة (شكل المباني– المكان– العمر– الطبقة الاجتماعية– ووسائل النقل من وإلى الضاحية) إلى:

المدينة الحدائقية– ضواحي سكك الحديد الفيكتورية– ضواحي الياقة الزرقاء– ضواحي المسافرين– ولايات القطاع العام– الاعتماد على السيارات.

أما **في أمريكا**، فاعتمد تصنيف الضواحي على الحقبة الزمنية التي أنشئت فيها الضاحية، وقسمت الضواحي إلى ستة أنواع هي:

- الضواحي الأولى (1850 م وما قبلها): وهي امتداد للمدينة على شكل صفوف كثيفة من المنازل على الحافات الحضرية التي تؤدي بشكل مفاجئ إلى الحقول والمزارع المفتوحة وتضم أصحاب الدخل المتوسط
- ضواحي البلدات والقرى (1850– 1890): هي ضواح مستقلة بذاتها ومفصولة عن مركز المدينة وهي ذات طابع ريفي وتسمى الجوار الحضري.
- ضواحي السيارات (1890–1930): مع وجود السيارات مما أسهم في انتشار الضواحي السكنية وامتدادها؛ وتتميز بشوارعها الممتدة التي تتوزع على جانبيها المحلات التجارية.

[1] علا عبد الرزاق غدا و رولا أحمد ميا: **الضواحي السكنية،حل تخطيطي لمواجهة النمو السكاني أم مشكلة حضرية جديدة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، العدد(02)، 2013، ص574–575–576.

- ضواحي منتصف القرن (1930– 1970): تميزت بطابع معماري مختلف عن المدن الحضرية التقليدية والضواحي التي سبقتها، فالمنازل ذات طابع ريفي مؤلف من طابق واحد مع حديقة خارجية تحيط بالمنزل؛ وتميزت بوجود مراكز تجارية ضخمة.
- ضواحي المدن الجديدة (1970– 2010): وهي الضواحي التي يغلب عليها طابع التمدن من حيث سوق العمل والتعاملات التجارية بينها وبين المدينة، إذ أصبحت هذه الضواحي مدنا من حيث التوظيف ولكن ليس من ناحية الشكل.
- ضواحي الأقاليم (2010 وما بعدها): وهي الضواحي الممتدة بعيداً عن المركز الحضري مع إمكانية توسعها في الاتجاهات جميعها حول المدينة الأصلية وترابطها مع المدينة شبكة ضخمة من المواصلات، وتتميز مبانيها بالضخامة.

وفي كثير من الأحيان تصنف الضواحي تبعا لوظائفها إلى خمسة أنواع :

- الضاحية القريبة (الضاحية المزرعة): تمتاز بقربها من المدينة، ولا يوجد بها مخازن أو محلات كبرى لأنه من السهل التسوق من المدينة، ويعد هذا النوع من الضواحي امتداد للمدينة في زحفها، ومن أهم وظائفها تزويد المدينة بحاجتها من الخضار والفواكه، ومن العوامل التي ساعدت على وجود مثل هذا النوع من الضواحي وجود المزارع التي تنتهي إليها بقايا المدن الكبرى، بحيث يمكن الإفادة من مياه الصرف الصحي بعد تنقيتها في الري.
- الضاحية الوسطى (ضاحية النوم): تأتي هذه الضاحية بعد الضاحية القريبة، وهي عبارة عن منطقة لا تعد جزءاً من المدينة، ولكنها تعتمد عليها اعتماداً مباشراً، وتمتد على طول طرق المواصلات والخطوط الحديدية الرئيسية خارج المدن الكبرى في حدود 30كم، ومن أهم مميزات هذه الضواحي هو السكن الهادئ إذ أن معظم منازلها على شكل فيلات، أو مبان من طابق واحد أو طابقين، ويقوم سكان هذه الضواحي برحلة العمل اليومية إلى المدينة المجاورة، بحيث تكون المدينة مكانا للعمل والضاحية مكاناً للسكن المريح، وهذه الضواحي ليست مجرد منطقة سكنية وحسب، بل هي مكان للتنزه في نهاية الأسبوع بالنسبة إلى سكان المدينة وتزدهر فيها السياحة في الصيف خاصة.
- الضاحية البعيدة(الصناعية): نتيجة الثورة الصناعية والبدء بإنشاء المصانع خارج المدينة، أدى إلى نشأة ما يسمى بالضاحية الصناعية، فضلا عن ذلك كان من الضروري أن تبعد هذه الصناعات عن المدن والتجمعات العمرانية ولأسباب تتعلق برخص الأراضي خارج المدن وإمكانية التوسع بها، ولتجنب زيادة المشكلات البيئية–الصحية في المدينة، وتسهيلا لعملية انتقال المواد الخام والسلع إلى المصانع.
- الضواحي الصناعية السكنية: صاحَبَ نشوء الضواحي الصناعية ظهور مناطق سكنية لعمال المصانع، تعتمد في معظم خدماتها وتجارتها على المدينة المركزية.
- الضواحي المتنوعة: تتكون من خليط من الضواحي الصناعية والسكنية غالبا.

د) الضواحي في الجزائر:

يوجد **نوعين من التصنيف** في الجزائر:

حيث اعتمدت الجزائر بعد الاستعمار على **التنصيف الإحصائي** للمجتمعات و الذي تعتمد فيه على مجموعة من المعايير المتعلقة بعدد سكان ، مساحة و نشاط منطقة معينة بالإضافة إلى معايير أخرى (كالسمات الحضرية، الرتبة الإدارية.....و غيرها) ليتم تصنيف المنطقة المطلوبة، ومن خلاله نجد أنه تم التطرق للمصطلح الضواحي ابتداءا من إحصاء سنة 1977 ليتم بعد ذلك تغيير تعريفها و معايير تحديديها من خلال الإحصاءات الموالية، فنجد مايلي:[1]

إحصاء سنة	تعريف الضواحي	معايير تصنيفها
1977	مناطق تضم إما المناطق السكنية أو مناطق النشاطات القريبة من الحواضر الكبرى.	- تكون فيها نسبة أكثر من 75% أنشطة غير زراعية من مجموع السكان الكلي. - كما يمكن لسكانها العمل في مجتمعات الضواحي الأخرى أو المدينة الأساسية أو في الضاحية نفسها.
1987	تشكل مناطق للإقامة أو النشاط بالقرب من العواصم الإقليمية الرئيسية، وتتسم هذه المناطق بخصائص حضرية.	- عدد السكان - النشاط الاقتصادي(يجب أن لا تتجاوز نسبة العاملين في الزراعة 25%) - السمات الحضرية من المسح البلدي لعام 1985 (وجود مستشفيات أو مراكز صحية ، دور السينما، شبكة الصرف الصحي...)
1998	تشكل المناطق السكنية المجاورة، التي تمثل امتداد من حيث السكان و في بعض الأحيان من حيث أنشطة الحواضر الأربعة الكبرى. كما أنها تجمعات قريبة جدا من المدن الحضرية الأربعة.	- حجم التكتل أو التجمع: قد تكون المنطقة الحضرية موجودة تحت عتبة 5000 ساكن، و مع ذلك تتطلب دراسة أكثر تفصيلا و المزيد من الدراسات الميدانية، كما أنها قد لا تظهر بأنها حضرية في المستوطنات التي يزيد عدد سكانها على 10000 نسمة.

[1] La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales ,l Agriculture et de la Cartographie: **ARMATURE URBAINE** ,[s.ed], Office National Des Statistiques, ALGER, 2011.

		- الرتبة الإدارية: حيث أن العزلة المفروضة أو المتخذة لا تعكس دائما مدى حضرية المنطقة من عدمها. - النشاط (زراعي أو غير زراعي): حيث يرى بأن الصفة السائدة في المدينة هي أن الأشخاص الدين يعيشون على مستواها لا يمارسون الزراعة إلا بنسبة قليلة (أقل من 25% من مجموع السكان). - و تتعلق النقطة الأخيرة بتوحيد المعايير في جميع أنحاء الإقليم الوطني، رغم أنها تتميز بالتنوع جغرافيا (الساحل، السهوب، الصحراء...) و مناخيا.
2008	تم الحفاظ على نفس التعريف السابق	- نفس المعايير السابقة - بالإضافة إلى أن يكون عدد سكانها يتراوح ما بين 5000 إلى 50000نسمة.

من إعداد الطالبة

أما التصنيف الثاني فيتمثل في التصنيف القانوني المكون من:

القانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة

القانون 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بتوجيه المدينة

و هذا الأخير كان غائبا فيما يخص التطرق للضواحي، حيث تم من خلاله التطرق للتعريف أهم المصطلحات المتعلقة بالمدينة و المجال الحضري و تتمثل هذه المصطلحات في:

القانون	المصطلحات التي شملها القانون
القانون 20/01	- برنامج الجهة لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة. - الحاضرة الكبرى. - المساحة الحضرية. - المدينة الكبيرة.

	– المدينة الجديدة . – المنطقة الحساسة.
القانون 06 /06	– المدينة. – المدينة المتوسطة. – المدينة الصغيرة. – التجمع الحضري. – الحي.

و بالتالي يمكن القول أن التصنيف القانوني لم يتطرق لمصطلح الضواحي من خلال تعريفاته أو معايير تصنيف هذه المناطق، ما يجعل التصنيف الإحصائي المرجع المتخذ في تحديد هذه المناطق.

إقليم المدينة

1. أسس التمييز بين الريف والمدينة:

لا تظهر الفروق واضحة بين المدينة والريف إلا في أقصى درجات كل منهما، حيث يوجد في العادة استمرارية، ولا يوجد انتقال مفاجئ من أحدهما للآخر.[1] و بالرغم من عدم التوصل إلى تعاريف ثابتة وشاملة لكل من المدينة والريف على حدة إلا أنه تم الاتفاق على مجموعة من الأسس التي يمكن أن تساهم مجتمعة على تحديد الفرق و من أهم هذه الأسس مايلي:

أ) الأساس الإحصائي:

يعتمد هذا الأساس على **اثنين** من المتغيرات السكانية، يرتبط أولهما بالحجم(أي العدد الإجمالي للسكان) ويرتبط ثانيهما بالكثافة.[2]

أولا بالنسبة للحجم: تضم المدينة عددا من السكان أكبر من القرية وبكثافة أعلى، إلا أن الحد الأدنى الذي إذا قل العدد عنه في ذلك المستوطن يعد قرية أو مستوطن ريفي، وإن زاد عن ذلك يعد مدينة أو مستوطن حضري حيث يتفق عليه بعض، ولم يكن واحدا في جميع دول العالم، فهو نسبي متباين من بلد إلى آخر.

أما معيار كثافة السكان أو كثافة المسكن: فلا يبدو أفضل من معيار الحجم فلا يوجد حد كثافي تنتهي عنده القرية أو تبدأ عنده المدينة، إلا أنه وجد أن هناك بعض القرى الكبيرة التي تزيد فيها كثافة السكان أو المساكن عن 1000 نسمة /كم² ومع ذلك تبقى الصفة الريفية أو القرية لها طابعها المميز.[3]

ب) الأساس الإداري:

هناك وجهتا نظر في هذا الأساس فهناك من يقول أنه " يعتمد على قرار أو إعلان حكومي رسمي يحدد المحلات العمرانية التي تعتبر مدنا وتلك التي تعتبر ريفا، و في بعض الدول يصدر

---

[1] أحمد علي إسماعيل: **دراسات في جغرافية المدن**، ط (04)، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص17- 18.

[2] المرجع سابق الذكر، ص19.

[3] عثمان محمد غنيم وآخرون: **جغرافية المدن**، ط (01)، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص24.

مرسوم خاص لكل محلة تحمل صفة المدينة، يحدد واجبات السكان و حقوقهم، وثمة أقطار أخرى تأخذ بنظام الإدارة المحلية أو الحكم المحلي.[1]

وهناك من يقول أن تسمية المدينة قد جاءت من صفتها الإدارية والتي تتمثل في وجود مجلس إداري أو قضائي، يستمد من الأساس أهميته من أن السلطات الإدارية (الحكومية) هي التي تصنف المستوطنات على أنها مدينة أو مركزا إداريا أو قرية أو مركز ريفي أو غيرها، فيكون للأولى ممثلها الإداري وتلحق بها دوائر معينة، ويعاب على هذا الأساس أن السلطات الإدارية تندفع في الغالب وراء اعتبارات خاصة بها، فتعطي أهمية خاصة للمراكز الحدودية أو الثانية مثلا، فتتخذ بعض القرى مراكز إدارية.[2]

ج) الأساس التاريخي:

وهو يرتبط بنشأة المدينة ودورها في التاريخ، ولكننا نجد أن كثيرا من المدن التاريخية أصبحت اليوم أطلالا، وكل ما تبقى منها هو أجزاء مهدمة من قلاعها وأسوارها ولعل كثيرا منها قد أصبح اليوم محلات متواضعة قليلة السكان، وذلك إما نتيجة لتغير العلاقات المكانية أو التغير في وسائل النقل والمواصلات هذا إلى جانب بعض العوامل الطبيعية مثل نوبات الجفاف أو الزلازل والبراكين التي قد تؤدي إلى اضمحلال مدن تاريخية، كما أن ظهور الحدود السياسية في العصر الحديث قد أدى إلى انكماش مدن كانت لها أهميتها في الماضي.[3] ويعد هذا الأساس هو الأضعف في التميز بين المدن والقرى، لأن هناك الكثير من المدن ومنها مدنا ضخمة لكنها بلا تاريخ كالمدن النفطية العربية، ومدن الذهب في جنوب إفريقيا، والمدن الأمريكية الحديثة.[4]

د) الأساس اللاندسكيبي أو الشكلي:

ويعتمد هذا الأساس على الملاحظة المباشرة، فالمدينة تختلف في مظهرها وشكلها الخارجي عن الريف، و بها من التنظيم المكاني ما يفرق بينها و بين الريف، ففي المدينة توجد منطقة

---

[1] أحمد علي إسماعيل: المرجع سابق الذكر، ص24.

[2] عثمان محمد غنيم وآخرون: المرجع سابق الذكر، ص26.

[3] أحمد علي إسماعيل: المرجع سابق الذكر، ص26- 27.

[4] عثمان محمد غنيم وآخرون: المرجع سابق الذكر، ص27.

مركزية تتركز فيها الحياة والنشاط، وهذه هي نواة المدينة ممثلة في حي الأعمال المركزي أو القلب التجاري، وعادة تكون في المدينة ميادين وساحات، وتكون مبانيها أكثر ارتفاعا من مباني القرية، ولذلك يختلف خط الأفق في كل منهما فهو في المدينة متعرج بدرجة أكبر ،بينما هو في القرية كالقوس المنتظم، أما في المدينة فإن أطرافها الخارجية و ضواحيها تكون هادئة الارتفاع، ثم ما يلبث خط الأفق أن يرتفع بالدخول إلى وسطها، حيث يبلغ أقصى ارتفاعه في القلب التجاري وتكثر في افقها التعرجات الحادة والزوايا على عكس أفق القرية.[1] ومما يؤخذ على هذا الأساس أنه يعود إلى أساس الشخص وما تبصره العين، وشكل المدينة ما هو إلا نتيجة وليس سببا، وقد يكون الشكل مرآه صادقة للوظيفة، ولكن ليس في كل الأحيان ولا يمكن تعميمه.[2]

هـ) الأساس الوظيفي:

وهو يتعلق بالوظيفة أو الوظائف التي تمارسها المحلات العمرانية، لذلك يعتبر أكثر الأسس تقبلا لدى الجغرافيين، وكما يرى "بوينس" فإن أهمية المدينة لا تتوقف على المساحة التي تشغلها أو عدد السكان الذين يقيمون بها، ولكنه يستند بالدرجة الأولى على الوظائف التي تمارسها. ويلاحظ "ماكس فيبر" أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الرئيسية في التفرقة ويركز على وجود السوق الدائم للتبادل في المدينة، علاوة على وجود الأسواق الموسمية والمعارض، وفي سوق المدينة يظهر إنتاج ظهيرها المباشر لأن التجارة وظيفة أساسية وقديمة للمدينة، وأما من حيث العلاقة بين المدينة والزراعة فهو يلاحظ وجود المدن شبه الريفية Sem rural Cities وهي التي تؤدي خدمات تسويق ومواصلات وقد ينتج بعض سكانها غذاءهم. وعلى الرغم من أن بعض المدن متخصصة وظيفيا مثل مدن التعدين أو مدن الاستشفاء أو غيرها فإن المدينة تكون عادة متعددة الوظائف بعكس الريف الذي تسوده الزراعة.[3]

ورغم تعدد أسس التمييز بين المدينة والريف إلا أنه أصبح من الصعب التفرقة بينهما بشكل مطلق، فنتيجة تطور وسائل النقل وتوفرها بالإضافة إلى التحضر السريع الذي لحق بالريف أصبح الآن لا يوجد فرق بين المدينة والريف الأمر الذي أدى إلى صعوبة التحديد فما يراه شخص ريفا يمكن أن يكون في نظر شخص آخر مدينة، ومن هنا يمكن أن يكون الفرق بينهما أمرا نسبيا فقط وغير مطلق.

---

[1] أحمد علي إسماعيل: المرجع سابق الذكر، ص27- 28.

[2] عثمان محمد غنيم وآخرون: المرجع سابق الذكر، ص26.

[3] أحمد علي إسماعيل: المرجع سابق الذكر، ص23- 24.

2. التقارب بين الريف والمدينة:[1]

من الظواهر المعاصرة المرتبطة بالمجتمعات المحلية الحضرية والريفية ظاهرة التقارب بين الحضر و الريف، وبين القرية والمدينة وهي التي تعالج في سياق تريف المدينة أو النمو شبه الحضري. وذلك لأن من علامات النمو الحضري في الحقبات الأخيرة نمو المناطق المحيطة بالمدن الكبرى في بعض المجتمعات المتقدمة، وزيادة السكان في تلك المناطق بشكل ملحوظ. وبذلك يذهب البعض إلى أن الزيادة الكبرى في سكان الحضر ترجع لزيادة سكان تلك المناطق المحيطة بالمدينة، والتي يزيد سكانها بمعدل 35% في حين أن سكان المدينة يزيدون بمعدل 14% فقط في الولايات المتحدة ومع زيادة هذه المناطق واتساع نطاقها بحيث أنها تمتد في اتجاه الريف، نجد أن الريف ينمو ممتداً في اتجاه الحضر وذلك ما خلق المناطق شبه الحضرية والتي لا تكون حضرية ولا تكون ريفية لأن خصائصها لم تكتمل بعد في اتجاه أي من التحضر أو التريف. وهي سواء كانت صغيرة أم كبيرة فإنها تتضمن بعض أنماط المجتمع الصناعي والتجاري، بالإضافة لأنماط أخرى من المهن بما فيها الطابع الزراعي. وبذلك نجدها تتميز ببعض الخصائص العامة: منها الدخل المرتفع، الزواج في سن مبكرة، ارتفاع معدل المواليد، وظهور بعض مجالات الأعمال والتجارة في نطاقها. إضافة لذلك فإن قدوم المهاجرين من الريف إلى المدينة وانتشار الثقافة الحضرية بالمناطق الريفية قد ساعد على تقليص الفروق الشديدة القائمة بين الثقافة الحضرية والثقافة الريفية.

و في ضوء هذا يمكن استخلاص مجموعة من العوامل التي تعمل على دعم هذا الاتجاه وتحقيق التقارب والالتقاء بين الحضر والريف، وهذه العوامل تتمثل في:

- سهولة الاتصال بين القرى والمدن نتيجة لتحسن سبل المواصلات وتعبيد الطرق.
- الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة وتزايد عدد المهاجرين.
- ظهور المناطق شبه الحضرية حول المدن، واتساع نطاقها وامتدادها في اتجاه الريف بالإضافة إلى امتداد الريف في اتجاهها.

[1] سعيد أحمد هيكل: **علم الاجتماع الحضري**، ط (02)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص180-182.

- الاهتمام بتحديث الريف وتحسين أحواله وإنارته والذي ساعد على استفادة الريف من تقدم وسائل الإعلام، وبالتالي تحقق الاتصال الثقافي بين الحضر والريف من خلال التليفزيون وغيرها من وسائل الإعلام.
- اهتمام الدول بتقليل الفروق بين الحضر والريف، ووضع الخطط والبرامج لتضيق هوة الاختلاف بين القرية والمدينة.

3. العلاقة بين المدينة وإقليمها:

لكل مدينة مهما كبر حجمها علاقة تبادلية مع منطقة تحيط بها، وتتباين مساحتها بحسب حجم المدينة، وهذه المنطقة تسمى إقليم المدينة (City Region) أو الظهير(Hinter Land)، ويمكن تقسيم الإقليم إلى جزأين أحدهما يقع حول المدينة مباشرة، وتكون درجة اعتماد سكان هذا الجزء على المدينة بنسبة 80% للحصول على احتياجاتهم المختلفة، ويسمى هذا الجزء بمنطقة المماس، أو نطاق المدينة، والجزء الآخر هو الذي يقع خارج النطاق اللاصق للمدينة، وفيه تكون نسبة قليلة من السكان لهم علاقات إقليمية مع المدينة، ونسبة أخرى تكون علاقاته مع المدينة ثانوية، وهذا ما يسمى بالنطاق الثاني[1].

وقد شغلت فكرة نفوذ المدن في أقاليمها أذهان الدارسين منذ ما يربو على خمسين عاما[2]، " فالمدن لا تظهر من نفسها بل يقيمها الريف لتقوم بأعمال لابد أن تؤدى في أماكن مركزية." كما قال جيفرسون، فجوهر فكرة المدينة هو أنها تخدم منطقة تابعة، والأصل في وظيفتها هو الجانب أو العنصر الإقليمي (Regional Component). فهناك تفاعل وثيق بين المدينة وريفها يتكون من مجموعة من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة تنتهي في الواقع بخلق مركب إقليمي متميز بكل معنى الكلمة، وهذه العلاقة الجوهرية تاريخية ولكنها تطورت على العصور.[3]

ولا يقتصر دور المدينة في الإقليم على ما تقدمه من خدمات بل يشمل تأثيراتها على استخدامات الأراضي في النطاقات المحيطة بها وما يرد إليها من سلع ومنتجات من أقاليم قد تبعد عنها ألاف

---

[1] عثمان محمد غنيم وآخرون: لمرجع سابق الذكر، ص144.

[2] عيسى علي إبراهيم: المرجع سابق الذكر، ص261.

[3] جمال حمدان: المرجع سابق الذكر، ص320.

الكيلومترات[1]، غير أن معظم الباحثين في هذا الموضوع اتفقوا أن أساس العلاقة بين المدينة وإقليمها هو أساس وظيفي بشكل كبير، فيرى سمايلز(Smiales) أن وظائف التي تقدمها المدينة هي التي تتحكم في امتداد إقليمها مهما كان نوعها اقتصادية تتعلق بالتبادل التجاري أو اجتماعية تتعلق بالصحة والتعليم، في حين يقسم ديكنسون(Dickinson) علاقة المدينة بإقليمها إلى أربع فئات متمثلة في: التجارة المتبادلة بين المدينة وإقليمها، الروابط الاجتماعية، العلاقات السكانية، ويضم في الأخير أثر المدينة على استعمالات الأراضي في الإقليم.

ورغم تعدد وجهات النظر و الدراسات عند الجغرافيون إلا أنه يمكن تقسيم علاقة المدينة بإقليمها إلى ثلاث فئات رئيسة: العلاقات الإدارية والثقافية، العلاقات السكانية، والعلاقات الاقتصادية.

أ) العلاقات الإدارية والثقافية[2]:

العلاقات الإدارية: وظيفة المدينة الإدارية هي بالضرورة وظيفة إقليمية لا محلية، فالمدينة قاعدة لوحدة إدارية صغرت أو كبرت، والدور الإداري من أقدم أدوار المدينة، ولكن أهميته اليوم قلت، فالمدينة هي الوسيط وهمزة الوصل بين السلطة المركزية وبين النواحي الريفية المبعثرة الواسعة، وربما كانت حدود إقليم المدينة من ناحية دورها الإداري هي الوحيدة المحددة بصرامة وبخطوط معلومة.

العلاقات الثقافية: إن الخدمات الثقافية بطبيعتها لا يمكن أن تنتشر انتشارا مطلقا، ولكن يتحتم تركيزها في مراكز نووية إقليمية، فالمدينة هي للإقليم الريفي المدرسة والمعهد والجامعة، وكلما ارتفعت درجة المؤسسة التعليمية كلما ازداد تركزها في مدينة أكبر. والمدينة بعد هذا هي المسرح ودار السينما ومدينة الملاهي والنادي، فكل هذه الخدمات يصعب أن تقوم في القرى، وإذا قامت فإن القرية كحلة نووية تكون قد لعبت بذلك دور مركز الخدمات الإقليمي.

[1] عيسى علي إبراهيم: المرجع سابق الذكر، ص261.

[2] جمال حمدان: المرجع سابق الذكر، ص326-327.

ب) العلاقات السكانية[1]:

تتسم العلاقات بين المدينة وإقليمها بحركات هجرة دائمة ومؤقتة، وتتمثل هذه الحركات فيما يلي:

- هجرة السكان الدائمة من الأرياف إلى المدن.
- هجرة السكان العكسية من المدينة إلى الريف.
- حركة العمل اليومية بين مكان العمل والسكن.

ويلاحظ أن الهجرة الدائمة مرتبطة بهجرة السكان من التجمعات الريفية المجاورة إلى المدينة الأم، فهي ناجمة عن وجود عوامل طرد من الأرياف وعوامل جذب في المدينة الأم، وفيما يتعلق بعوامل الطرد في الريف تتمثل فيما يلي:

- انخفاض مستويات الدخل الفردي.
- تدني مستوى المعيشة.
- نوعية الخدمات المتاحة بأنواعها غير جيدة.
- عجز قطاع الزراعة عن توفير فرص العمل بصورة مستمرة ودائمة.
- تذبذب الإنتاج الزراعي وبالتالي تذبذب الدخول.
- ارتفاع درجة المخاطر في الاستثمار.
- ضيق السوق المحلي وضعف القوى الشرائية للسكان.

أما عوامل الجذب في المدينة المركزية أ, المدينة الأم تتمثل فيما يلي:

- توفر فرص العمل
- ارتفاع مستويات الدخل الفردي.
- ارتفاع مستويات المعيشة.
- الخدمات المتاحة ذات نوعية جيدة كما ونوعا.
- المخاطر على الاستثمار قليلة.

[1] عثمان محمد غنيم وآخرون: المرجع سابق الذكر، ص146- 148.

- السوق المحلي واسع والقوى الشرائية للسكان كبيرة.

أما هجرة السكان المعاكسة من المدينة إلى الريف فترتبط أيضا بأسباب كثيرة منها:

- الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية في المدينة.
- مشكلة الإسكان في المدينة.
- الازدحام المروري.
- الضوضاء والتلوث.
- ارتفاع أسعار الأراضي.
- ارتفاع إيجارات المساكن.
- المنافسة الشديدة بين استعمال الأراضي السكنية واستعمال الأراضي التجارية، كل هذه الأسباب تدفع السكان للهجرة من جديد، ولكن هذه المرة باتجاه الريف حيث:
  - أسعار الأراضي معقولة.
  - إيجارات المساكن معقولة.
  - لا يوجد ضوضاء وتلوث هواء.
  - لا يوجد ضغط على الخدمات.
  - سهولة الحركة و الوصول.

وفيما يتعلق برحلة العمل اليومية من الريف إلى المدينة أو العكس، فكثير ممن يسكنون الأرياف يعملون في المدن وكثير ممن يسكن المدن يعمل في الضواحي والأرياف، ويتأثر حجم حركة العمل اليومية هذه بنظام النقل و المواصلات.

ج) العلاقات الاقتصادية:

حيث تتمثل العلاقات الاقتصادية في:

- **الزراعة:** إقليم المدينة هو إقليم تغذية وتموين، فالمدينة سوق استهلاكية غذائية ضخمة ومن ثم تفرض نفوذها في توجيه الإنتاج الزراعي في الريف المحيط، بل في دفعه وتشكيله وتحديد خصائصه، والمدينة الحديثة توثر على زراعة الإقليم بعاملين: الطلب فيها كسوق، بما يعني ذلك

من اعتبار المسافة والنقل وثانيا: أثر نمو المدينة على سعر الأرض، فنمو المدينة آجلا أم عاجلا سيبتلع الأرض الزراعية الملاصقة مباشرة للمنطقة المبنية حاليا، ولهذا يرتفع سعرها مقدما، [1] وتظهر العلاقة بشكل واضح من خلال[2]:

- يقوم الريف بتزويد المدينة بحاجتها من المنتجات الزراعية والحيوانية.
- تزود المدينة الريف بكل أدوات ووسائل الإنتاج الزراعي التي تساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية، كالبذور المحسنة والمبيدات والمحاريث...الخ.
- تتحول الزراعة في الأرياف إلى النمط الكثيف لإشباع حاجات سكان المدينة المتزايدة، من المنتجات الزراعية والحيوانية.

- **الصناعة:** إن الدور الإقليمي للصناعة كان محدودا وفي بعض الأحيان مفقودا، ذلك نظرا لكون الصناعة وظيفة حديثة على إقليم المدينة، وذلك لكونها انطلقت في غالب الوقت من مدن متخصصة في الصناعة بلا علاقة عضوية مع ريفها، غير أن هذا لم يمنعها مع الزمن من توطيد علاقات إقليمية بدرجة أو بأخرى مع ريفها.

وقد أدى ميل الصناعة الآن إلى الانتقال من المدينة إلى أطرافها الريفية للإفادة من سعة المكان وانخفاض الضرائب وسعر الأرض، أدى هذا إلى جذب المدينة الصناعية المتخصصة باطراد إلى الإطار الإقليمي والريفي وتقوية علاقاتهما المتبادلة.[3]

غير أنه في حالات أخرى قد تبدأ الصناعة من مدينة وطيدة تلعب من قديم دور المركز الإقليمي وعاصمة الخدمات، فهنا لا يمكن للصناعة أن تتجاهل وظيفتها الإقليمية، وهكذا فيما عدا المدن المتخصصة جدا، تلعب أغلب المدن دور المصنع لإقليميها الريفي، فالخلاصة أنه رغم أن الصناعة لا تلعب دورا كبيرا في تنظيم وتحديد المدن للأقاليم الريفية، إلا أنه لا ينبغي أن نهمله أو ألا نقدره حق قدره.[4]

---

[1] جمال حمدان: المرجع سابق الذكر، ص340- 342.

[2] عثمان محمد غنيم وآخرون: المرجع سابق الذكر، ص148.

[3] جمال حمدان: المرجع سابق الذكر، ص355.

[4] المرجع سابق الذكر، ص355- 357.

- **التجارة:**[1] هي بلا ريب أهم أوجه للعلاقة الوظيفية بين المدينة والإقليم، ولما كان من المستحيل ماديا واقتصاديا أن تتعامل كل نقطة على سطح الإقليم مع كل نقطة أخرى وتتصل بها مباشرة، فقد أصبح التركيز ضرورة، فالمدينة هي وسيط الاتصال والتعامل بين أجزاء الريف المشتت المترامي بعضها البعض، وبينها وبين الأقاليم الريفية الأخرى ومدنها، فالدور التجاري للمدينة هو الذي جعلها بصورة مباشرة "أداة تكامل" الإقليم الريفي ويجعله إقليما وظيفيا
(Functional region) بالمعنى المباشر، والجمع والتوزيع هما أوجه هذا النشاط الإقليمي، ولكن ربما كان التوزيع هو الأهم والأكثر شيوعا، ويمكن أن نحدد تجارة المدينة الإقليمية في ثلاثة أدوار:
  - دور المتجر أو سوق التجزئة.
  - دور سوق الماشية.
  - دور المستودع أو سوق الجملة.

4. شكل إقليم المدينة:

لا يمكن القول أن الإقليم يتخذ شكلا هندسيا معينا كما افترضه بعض الباحثين مثل كريستالر، إنما يتخذ أشكالا مختلفة فبعضها منتظم، وبعضها والآخر غير منتظم، بل قد تكون طولية كأن تكون على امتداد نهر أو طريق مواصلات، إلى ذلك من الأشكال، ويتم تحديد الشكل بناءً على الأسس والمعايير المستخدمة في ترسيم الإقليم.[2]

5. العوامل المؤثرة في شكل الإقليم:[3]

يأخذ إقليم المدينة الوظيفي من الناحية النظرية الشكل شبه الدائري أو الشكل السداسي، ولكنه على أرض الواقع يختلف كليا عن ذلك، والسبب في ذلك أن شكل هذا الإقليم تؤثر فيه مجموعة من العوامل التي أهمها:

- طبيعة سطح المنطقة المحيطة بالمدينة.

---

[1] المرجع سابق الذكر، ص357.

[2] عثمان محمد غنيم وآخرون: المرجع سابق الذكر، ص165.

[3] المرجع سابق الذكر، ص165.

- شبكة النقل والمواصلات.
- التنافس بين المدن.

وفيما يتعلق بطبيعة السطح، فإن وقوع المدينة في أودية طولية، يجعل الشكل العام لأقاليمها الوظيفية أقرب إلى الاستطالة، أما شبكة النقل فإن الطرق البرية تأخذ الإقليم في صورة محاور خارجة من مركز المدينة إلى الأطراف وإلى أبعد حدود، أما السكك الحديدية فتؤدي إلى بروز انبعاجات عند محطات السكك الحديدية، وفيما يتعلق بالتنافس فإن المدن الكبيرة سرعان ما تأسر المدن الصغيرة وتعيد تشكيل إقليمها الوظيفي بصورة مختلفة.